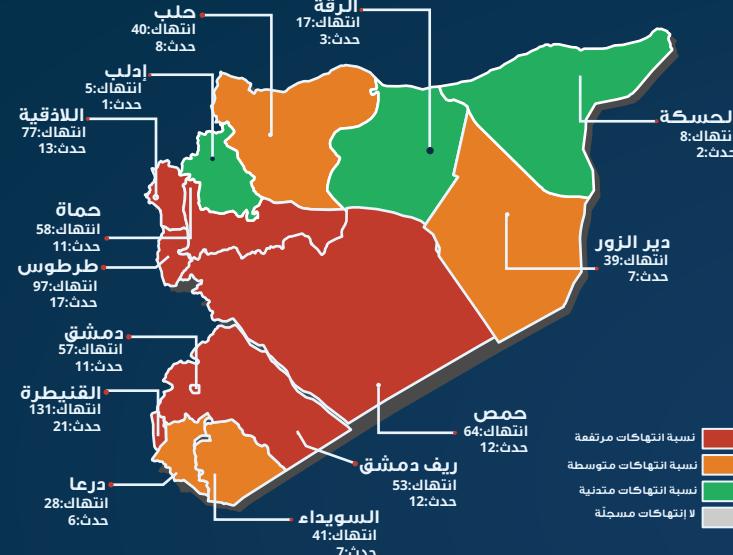


التحديث الحقوقى الأسبوعى فى سوريا

11-5 شهر ديسمبر

● المؤشرات العامة



● الخلاصة

منهجية القمع في سياق الانقلاب السياسي: إن تركز نصف الانتهاكات الموثقة (٥٥٪) في مثلث "الحق في الحرية والأمان الشخصي" ، "الحربات المدنية والسياسية" ، "الحق في الحياة" ، بالتزامن مع الذكرى السنوية للانقلاب السياسي ، يعكس لجوء السلطات والقوى المسيطرة إلى سياسة تقييد استياغي ممنهج ، تتعارض مع الالتزامات الخاصة بحماية حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تأكل السيادة وانتهاك اتفاقيات الهدنة: تؤكد الخروقات المتكررة في الجنوب (القنيطرة) لاتفاق فصل القوات لعام ١٩٧٤ ، وتطور أطراف خارجية (إسرائيل) في استهدافات داخل مناطق مأهولة ، استمرار انتهاك السيادة الوطنية وغياب التدابير الاحترازية لحماية المدنيين وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة ، مما يبيّن النزاع ضمن توصيف النزاعات التي تعدد السلم والأمن الدوليين.

العنف البنيوي والعقاب الجماعي: يشير تقاطع الانتهاكات الاقتصادية (٦٪) وقضايا التمييز (٢٪) مع الإجراءات الأمنية المشددة والإضرابات ، إلى تحول التدابير الأمنية إلى أدوات "عقاب جماعي" تفضي إلى حرمان اقتصادي ، مما يشكل انتهاكاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية ويعمق فجوة الحماية الاجتماعية في بيئة هشة أصلاً.

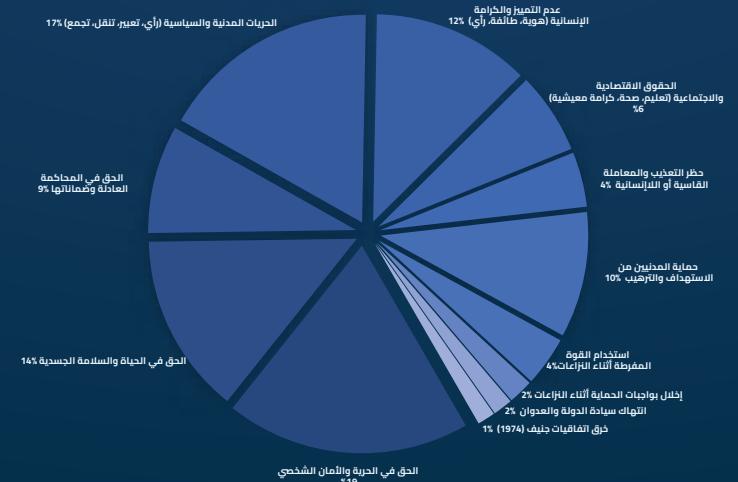
أزمة الحماية وغياب المساءلة: إن ارتفاع كثافة الانتهاكات في الواقعية الواحدة (معدل ٥٤٦ انتهاك) ، وتوزع المسؤولية الجنائية بين "الحكومة السورية" و"المجموعات المسلحة" بشكل متقارن ، يدل على غياب سلطة إنفاذ القانون المركزية ، ويرسخ بيئة الإفلات من العقاب حيث تتعدد الجهات المنتهكة وتغيب آليات الانتصاف القانوني الفعال للضحايا

● الجهات المنتهكة



● حدث ● انتهاك

● أنواع الانتهاكات



● المؤشرات العامة



● التوزيع الزمني

